خريف النظام الســوري لا يوقفــه الامتناع العراقي

علاء خالد غزالة

توصلت الجامعة العربية، في دورتها الوزارية الاستثنائية، الى قرار بتجميد عضوية سوريا في تلك المنظمة التي ظلت على مدى عقود طويلة داعمة لأنظمة اعضائها بغض النظر عن الطريقة التي يحكمون بها شعوبهم. واذا كان الربيع العربي قد أثر على بعض تلك الانظمة، وأسقط بعضه الآخر، فانه قد ترك بصمة واضحة على الجامعة العربية وحولها من مجرد منتدى للملوك والرؤساء العرب الى مؤسسة شعبية تنظر في قضايا الشعوب العربية المقهورة بمزيد من التمعن والإدراك للحال البائسة التي آلت إليها.

وقد صوتت لهذا القرار ثماني عشرة دولة عضو في المنظمة، من بينها دول تحررت للتو من نير الدكتاتورية مثل تونس ومصر، ودول مازال زعماؤها يحكمون قبضتهم على مقاليد الامور فيها مثل السودان. اما الدول التي عارضت القرار فلم يكن موقفها غريبا. فاليمن يمر بنفس المرحلة التي يمر بها النظام السوري، وهو ايضا مرشح للمزيد من الضغط العربي والدولي ليفسح المجال امام شعبه الطامح الى الحصول على حق تقرير المصير، ولكي يوقف محاولاته المستميتة من اجل وضع البلاد على شفا حرب اهلية في سعيه للتشبث بالسلطة بأي ثمن.

وبالمثل، فان الحكومة اللبنانية قد أثبتت في الماضي ولاءها للنظام السوري من خلال موقفها من قرار مجلس الأمن الذي صدر بإدانة استخدام العنف ضد المتظاهرين في سوريا قبل اشهر قليلة، والذي امتنعت عن التصويت عليه، في ظاهرة غريبة تصدر عن دولة كانت تعتبر من اعرق الديمقراطيات في العالم العربي والشرق الاوسط ككل.

لكن المستعصي على الفهم هو موقف العراق. فامتناع العراق عن التصويت لصالح قرار تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية ربما يُعد رفضا للقرار اكثر منه مجرد النأي بنفسه عن الخوض في قضية سوريا. فلو كانت المسألة نزاعا بين دولتين لكان الامر مفهوما. اما ان يمتنع العراق عن الادلاء بصوته ضد القمع والطغيان والتعذيب والتهجير والقتل وانتهاك المحرمات فهذا امر عجيب. الم يعان العراق من الاضطهاد على يد نظامه السابق اربعين عاما ذاق فيها الشعب الامرين من ويلات الحروب والحصار والعزلة الدولية؟ الم يعمد ذلك النظام الى اعادة العراق نصف قرن الى الوراء وتسبب في قتل الملايين وتهجير ملايين اخرى فرّوا بجلودهم من بطشه؟ ثم، الم يكن من بين المهجرين والمهاجرين اولئك الذين تربعوا على كراسي الحكم في العراق الان بعد تحرره من سطوة النظام السابق؟ اذا، لماذا لا يتذكرون ايام سلكوا الشعاب والطرق الخطرة وتعرضوا الى شتى المخاطر في سعيهم للفرار من نظام لا يفترق كثيرا عن النظام السوري؟

تلك اسئلة محيرة. واقر باني لا اكاد استطيع ان افهم او افسر موقف العراق. يقول البعض ان موقف الحكومة العراقية انما يمثل امتدادا للاثر الايراني في المنطقة ككل وفي العراق على وجه الخصوص. والحقيقة اني لا ارى ان الحكومة العراقية مجرد بيدق في رقعة الشطرنج الايرانية. ربما تكون هناك بعض المناسبات التي يجامل فيها المسؤولون العراقيون النظام الايراني، إما لعلاقتهم الشخصية برموزها، او لكسب ود ذلك النظام وضمان عدم اسقاطهم سياسيا من قبل اولياء النظام الايراني في العراق. أي ان الاثر السياسي لايران في العراق لا يتعدى ولاءات متناثرة لا تمثل مجتمعة نسبة وافية لاحداث أثر في السياسة العراقية. كما ان هناك خصومات داخل اطراف الحكومة العراقية تجعل من الصعب على الحكومة ان تتخذ موقفا مميزا في قضية مثل دعم النظام السوري، دون ان يكون هناك توافق بينها.

والـلافت ان الحكومة العراقية الحالية قد تعرضت للنظام السوري بالقدح والذم والاتهام في غير مناسبة. وهي اتهمت ذلك النظام بتغذية أعمال العنف في العراق المرة تلو الاخرى، حتى وصل الامر الى رفع شكوى ضده في المحافل العربية والدولية، وظلت العلاقة بين البلدين في حال من التلبد والجمود لفترة ليست بالقصيرة. كما ان العراق طالب النظام السوري بتسليم المطلوبين بتهم تمس امن الدولة العراقية ومنها التخطيط والتمويل لاعادة حزب البعث الى الحكم وخلخلة الوضع الامني. وفي المقابل ليس هناك موقف ضد المعارضة السورية لا في الداخل ولا في الخارج. بمعنى ان العراق لم يكن يرى في تلك المعارضة ما يهدد امنه وسيادته واستقراره، بينما كان النظام السوري على الدوام متهما بكل ذلك واكثر.

ومن كل ما تقدم فان الارجح ان موقف الحكومة العراقية يعكس وجهة نظر اغلبية الاحزاب المشاركة فيها. ذلك ان هناك تخوفا واضحا من حصول انقلاب سياسي في سوريا قد لا تكون عقباه حميدة على الوضع في العراق، من وجهة نظر الحكومة العراقية. كما ان التصعيد الدولي قد يقود الى تدخل عسكري اجنبي، وهو ما قد يفتح بابا آخر للعنف في دولة مجاورة ربما يتضرر العراق من شظاها.

او قد تكون سيطرة المد الديني – الاسلامي على حركة الشارع العربي، بضمنه الرأي العام السوري، وما يحمل في ثناياه من اثارة للطائفية، هو هاجس القيادة العراقية.

وأياً يكن الامر، فان الاهم يتقدم على المهم. والاهم في هذه الحالة هو نصرة قضايا الحرية والديمقراطية والتعددية وصون حقوق الانسان. ان من الحكمة ان يقف المرء موقفا محايدا في قضايا لا تهمه. ولكن ان تقف الدول على الحياد في امور تمس معتقدها السياسي فهو نفاق واضح. وربما يؤدي مثل هذا الموقف الى فقدان الثقة بالحكومات واسقاطها سياسيا وشعبيا. فكيف لك ان تقنعني بانك غير متعطش للسلطة اذا كنت تؤازر متشبثا بها؟ والمثل العراقي يقول: "حشرٌ مع الناس عيد"، أي ان عليك ان تساير الناس في الامور التي لا تمسك مباشرة. وهو الحال مع النظام السوري، فبقاؤه ليس افضل من رحيله. وحركة التاريخ تشير الى هذا التغيير الوشيك، فهل علينا ان نقف ضد هذه الحركة الحتمية؟ لا اظن ان الحكومة العراقية قد وعت آثار الربيع العربي حتى الآن. ومن سخرية القدر ان العراق، حسب رؤية الرئيس الاميركي السابق جورج دبليو بوش، هو واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط. لكنه فشل حتى الان في اثبات ان الديمقراطية التي يحمل لواءها هي النظام الامثل للحكم. وهو فشل آخر لاميركا في منطقة الشرق الاوسط ككل وليس في العراق فحسب.

طبول الحرب.. تدق

معاذ عبد الرحيم

دهش المواطنون، واسترعى انتباههم قول رئيس اركان الجيش العراقي، بان الجيش لا يستطيع حماية اجواء العراق، قبل حلول عام ٢٠٢٠، ذلك يعني في ما يعنيه، ان وطننا سيبقى مهددا بسمائه، وربما حتى بارضه، حتى ذلك الحين، ومثل هذا القول، او التصريح الذي نقلته مباشرة اجهزة الاعلام على امواج الاثير، وعلى شاشات التلفزيونات، لم يصدر عن ضابط صغير، او مواطن بسيط، لا دراية له بالامور العسكرية، بل صدر عن رجل مسؤول مسوؤلية كبيرة عن كل ما لدى الجيش العراقي، من امكانات عسكرية لدى جميع اصناف ومفاصل القوات المسلحة، وعن رجل محترف لاهاو من هواة التصريحات، وما اكثرهم في الايام هذه.

وأما هذا الوضع الخطير الذي اشار اليه رئيس الاركان، يحمل ليس الحكومة وحدها مسؤولية وطنية، بل أيضا كل مواطن عراقي يسكت على هذا التصريح وما يترتب عليه من مسؤوليات ومخاطر جمة، وذلك من خلال من أولاهم ثقته من اعضاء مجلس النواب، الذين لا ندري هل اخذوا تصريحات رئيس اركان الجيش مأخذ الجد ام نظروا اليها كما نظروا الى تصريحات كثيرة كان يطلقها الوزراء والمسؤولون عن البطاقة التموينية ومفرداتها التي ستصل الى المواطنين كاملة مسلفنة.

اننا نتمنى على اخوتنا وربما ابناءنا في مجلس النواب الا يفوتوا الفرصة على المواطنين ازاء هذا التصريح الخطير من لدن رئيس اركان الجيش، بل يبادروا الى استضافة ولا اقول استدعائه الى مجلسهم الموقر ليشرح ويبين لهم حقيقة ما صرح به، ويبسط لهم او يضع امامهم بالتفصيل ما هو عليه الجيش العراقي من امكانيات وما يحتاجه من وسائل مثالية، ليحمي حدود وارض الوطن، مما يتحدره من مخاطر اليوم ودواهي الغد.. ويقينا ان العراق بما يملكه من ثروات وكفاءات ابنائه العسكرية بمستطاعه اختصار المدة التي اشار اليها رئيس الاركان، من عام ٢٠٢٠ الى عام ٢٠١٥، او ٢٠١٦، فالوضع في الشرق الاوسط يتفاقم ويزداد خطورة، وقد ينفجر في بحر سنوات قليلة، خاصة وان اسرائيل تهدد بشن هجوم جوي على ايران، التي صرح قادتها العسكريون بانهم سيشعلونها نارا حامية اذا تحقق تهديدها وقد لا يقتصر لهيبها على الكيان الصهيوني، حسب بل على المنطقة برمتها..

كذلك كشفت التقارير الصحفية والاعلامية مؤخرا، عن وجود خطة امريكية بريطانية، للبدء بهجوم عسكري مشترك، يباغت ايران، جوا وبحرا وارضا، مما جعل القادة العسكريين الايرانييون يصرحون بان ذلك لو تم فعلا فأنهم سوف يردون ردا صاعقا، على القوات الامريكية البريطانية، التي لم يقتصر تواجدها على واشنطن او نيويورك او لندن، او مانشستر، بل في قواعدها المنتشرة في دول الخليج العربي، التي سيكون استهدافها سريعا لقربها من ايران، واذا ما ارادت ايران ان تصيب اصابة شديدة الدول الغربية وامريكا بضربة ماحقة فانها ستحرق آبار النفط، في المنطقة، وقد لا يكون العراق بعيدا عن هذه المحرقة.. ولسنا من الغلاة في ما ذهبنا اليه وانما اعتمدنا على تصريح ادلى به احد القادة العسكريين الايرانيين بقوله ان ايران حددت سبعين موقعا عسكريا واستراتيجيا في عموم المنطقة ليقوم الجيش الايراني بتوجيه نيرانه اليها فورا عند بدء أي هجوم من قبل امريكا على اراضيها.

يجب ان تنتبه حكومتنا ومجلس نوابنا وقادة جيشنا الى مثل هذه التصريحات والتقارير الصحفية فلربما لا تكون اضغات احلام، خاصة وان قادة إسرائيل لا يزالون يحرضون ويؤججون لهيب النار، وما فعلوه بالعراق عندما قصفوا منشآته النووية ليس زمنه بعيدا هنا كما ان العدوان الفرنسي البريطاني الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ليس ببعيد هو الاخر، وقد يتكرر هذا السيناريو على ايران هذه المرة.

فليلتفت حكامنا الى تصريحات رئيس اركان الجيش ويقدروها بمراتب جيشنا العراقي، الى مراتب القوة والمنعة في بحر سنين قليلة، قبل أن تصيب عراقنا داهية من دواهي دعاة الحروب من قبل اسرائيل ومن يقف وراءها من الدول الغربية.

فطبول الحرب بدأت تدق، وقد ملأت اصواتها اجواء الشرق الاوسط والعراق من بين دوله اليس كذلك ياسادة يا كرام.. اما يكفينا لغوا وتنابزا بالالقاب! حتى وصل الامر بنا ان دويلة صغيرة تهددنا وتقضم بين الحين والآخر جزءا كبيرا من اراضينا.

كاريكاتير

■ عادل صبري

السـيـاسـي والـثـقـافـي
مــن يـصـنـع الأزمـــة؟ مــن يـصـنـع الـتـغـيـيـر؟

علي حسن الفواز

السياسة والثقافة خطابان ومفهومان يلتقيان عند كل المحاور الآن، ويشاركان الجميع هموم الشارع والزاوية والمقهى والخلوة وبيت الاجتماع، مثلما يشتركان معا في صناعة اشكال واجراءات تدخل في صناعة الدولة وفي صياغة اشكال الامن الثقافي والامن السياسي معا، اذ لاأمن ثقافياً دون أمن سياسي، ولا أمن سياسيا دون أمن ثقافي. هذا التبادل والتشارك والشكوك تلقي بظلالها دائما على يوميات الحياة العراقية بكثافة منذ عقود طويلة..

لكن هذه الشراكة كثيرا ماتخضع الى شريعة القسمة(الضيزى)والتي تجعل السياسي يأخذ الحصص الذكورية حسب الفقه السياسي، ويترك الحصص الانثوية للثقافي الذي يسعى عبر تاريخ اوهامه الطويل للبحث عن بطولات اخلاقية وتعويضات قد تزيد جرعة الاوهام لديه..

من هنا ندرك حساسية من يتحدث عن العزلة المنهجة للسياسي عن الثقافي، واغتراب من يتحدث عن تعالي الثقافي على السياسي، فضلا عما يتواتر من احاديث تطول وتطول وشكوك تكبر!! لكن الحقيقة التي باتت اكثر وضوحا والاكثر واقعية رغم كل الاوهام الافتراضية، هي ان السياسي والثقافي يكملان بعضهما البعض، وان عزلتهما هي وهم قد تصنعه قوى غامضة داخل البيئة السياسية والثقافية معا، اذ انهما في الجوهرجزء من منظومة صيانة الوجود، وصناعة الوعي الاجتماعي والرأي العام، فضلا عن كونهما جزءا من الفاعلية الوطنية المشتركة، وان الابقاء على اية عملية للفصل بينهما سيؤدي حتما الى انتاج المزيد من المشاكل والهموم..

تاريخ الازمة السياسية في العراق يرتبط بتاريخ ازمة ثقافية واضحة، ازمة توصيف، وازمة تهميش، حتى بات هذا التاريخ وكأنه جزء من ازمة تاريخ المعارضات العراقية التي خرجت من معطف الثقافي اكثر من خروجها من معطف الانقلابي السياسي الذي صنع الوجه الدامي للسياسة العراقية منذ عام ١٩٥٨ ولحد الآن، اذ ظلت هذه المعارضة ثورية بالمعنى الاخلاقي حدّ النخاع ورومانسية حدّ الغناء وثقافية حدّ الهلوسة، لكنها بالمقابل تنأى بنفسها عن اي فعل منظم ومخطط لهه بدءا من فكرة(الثورة) وانتهاء بفكرة الادارة السياسية او حتى انتاج المثقف السياسي الذي يمكنه ان يدير وينظم ويصنع البرامج ويخطط للتنمية والمستقبل! حتى اننا ورثنا مثقفين يمارسون صناعة الكلام فقط، وان اي اختبار لهم(خارج فعل المعارضة) سيضعهم امام فشل ذريع او خيبة اخرى. في الوقت الذي عمدت الحكومات القديمة(الملكية والجمهورية) على التحقق داخل فعل السلطة ذاتها والتدرب عليها، والتعرّف على اسرارها، وصناعة كل مصادر قوتها، وربما صناعة اشكال ثقافية ادارية تديم بها نظامها السياسي والامني وحتى الثقافي..فتاريخ العراق السياسي يشهد بان ٩٠٪ من وزراء الثقافة والاعلام كانوا من خارج(السياق) الاعلامي والثقافي، وانهم جزء من المنظومة السياسية والعسكرية والامنية والايديولوجية التي تحكم وتصنع وتسوّق الاعلام والثقافة.

عزلة المثقف وتلذذه بدور المعارض الدائم وغير المنتج تحتاج الى اعادة نظر، لان هذه العزلة انتجت مثقفا لايفقه بالجانب المحسوس من الادارة السياسية، وانتجت لنا سياسيا مغلقا غليظ الطباع سيّئ الوعي لايطمئن للمثقف ولايؤمن بوجوده في انتاج العملية السياسية. وكلا الامرين كانا بالاساس جزءا من ازمة الدولة القمعية، وجزءا من منظومة التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وجزءا من ازمة الايديولوجيا الوطنية التي انتجت لنا احلاما كبيرة ووقائع هامشية ضاع فيها المثقف بين السجون والاوهام والمنافي..

واليوم وبعد كل تاريخ الخيبة والطرد والعزلة، هل يمكن للمثقف العراقي ان يظل خاضعا لشروط تلذذه في انتاج الغبطة المازوكية في عزلته، وان يكتفي بجرعات ثقافته الاستعراضية، وان يمارس الشتم والقدح و ان ينأى عن السياسي الاجرائي دونما احساس باية مسؤولية يمكن تضعه داخل نسق انتاج السلطة الثقافية والسياسية في آن!

السلطة في هذا المقطع الزمني الذي انتهى فيه(تراكم المركز القديم) العسكري والانقلابي تحتاج الى ادارة وتحتاج الى برامج وتخطيط ومعرفة ومنظومة من الاجراءات التكميلية مثلما تحتاج الى وعي الحرية وارادتها، والثقافة تحتاج هي الاخرى الى سلطة القرار والادارة وتجديد لاليات المعرفة والعلم وغيرها.

ما أقترحه ليس هو تبادل ادوار، او إلغاء خاصية الحلم عند المثقف ودعوته لان يكون غليظا، خشنا وواقعيا من الرأس الى القدم، بقدر ما هو السعي الى التعاطي مع مشكلات واقع مغاير تماما، واقع لايسمح بوجود الفراغات التي يمكن ان يتسلل منها اصحاب المركز القديم لاعادة انتاج الاستبداد والقمع والارهاب والسطوة وصناعة الثقافي بمواصفات ومزاج ذلك المركز.

عملية ترميم الفراغ والخراب! تقترن باعادة تأهيل القوى الحية في المجتمع لان تكون صاحبة المواجهات الوقائية ازاء عودة المركز القديم، وان تكون الاكثر قدرة على انتاج نظام اكثر انسانية للحاكمية، تلك التي تقوم على القانون والانسنة والقيم واصل التشريع الذي يحمي مصالح الناس وحقوقهم ويضع الحاكم والمحكوم في سياق هذا القانون، ما يفرقهما هو العمل في توصيفه وفي حدوده.

ان ازمة الحاكمية في العراق ستظل ازمة عالقة بالفراق العائلي بين السياسي والثقافي، اذ تصطنع تعقيدات العملية السياسية نموذجا للسياسي اللاتاريخي، والذي يمارس اشكال هيمنته من منطلق توريثات غير سياسية وغير ثقافية، اذ ستكون محصلتها المزيد من توريث الوعي المهيمن، مقابل بقاء الوعي الخائف المستلب، والذي صنع له بالتواتر والتراكم مؤسسات واشكالاً واسماء وشفرات وانماطاً معينة للسلوك وللكتابة.

وأحسب ان العمل على تفكيك هذه البنية المغلقة سيدفع باتجاه اعادة انتاج العلاقات بين السلطة ومحكوميها، بين السياسي والمثقف ايضا بوصفها عنصراً إنتاج الخطاب والازمة والحاكمية، فضلا عن ان تفكيك ما يعلق بها من ازمات سيدفع ايضا باتجاهات اجرائية يرتبط بالكشف عن العطالات التي مازالت غير قادرة على الارتقاء بشرعية مفهوم الدولة الحضارية، وتكريس وجهها القانوني الذي يعزز القيمة البنائية للسياسي ولقوته الصيانية، مثلما يدفع باتجاه تعزيز الثقافي المدني بوصفه القوة الاخلاقية المعبرة عن حيوية الرأي العام، اذ تعطيل الثقافي وتعويق السياسي سيسهم في تكريس ظاهرة السياسي الطائفي والسياسي الحزبوي وظاهرة الكتلة التي تنحاز الى عقدها وحساسيتها التاريخية وليس الى حساسياتها الوطنية، فضلا عن تعطيل انتاج كل ما يمنح القوة للثقافة لتكون الرقيب وتكون الصانع الاستثنائي للوعي المواجه لتاريخ المهيمنات القديمة. كما هو الاثر الذي يمكن ان يصطنعه(فقه العطالة) على اصحاب الايديولوجيات الذين ينبغي ان يعمدوا الى تخليق اطر جديدة لخطاب الايديولوجيا الفاعلة الحية القوية، ليكون خطابا استعماليا وانسانيا، واحسب ان اعادة توصيف الايديولوجيا في ظل معطيات تاريخية جديدة ستصنع لنا يسارات جديدة ويمينيات جديدة لاتعاني من عقدة لويس الرابع عشر، ويمكنها ان تمنح السياسي جرعة قوية من الوعي غير الشقي، مثلما تمنح المثقف دورا في تحسين سلالة ذلك السياسي العراقي بكل امراضه الانقلابية والعسكرية والنخبوية..